جامعة قاصدي مرباح –ورقلة
كليةالعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مشروع مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية,علوم تسيير,علومتجارية

الشعبة :علوم اقتصادية

التخصص: مالية و بنوك

من إعداد الطـالبة :تميسة سهام

بعنوان:

تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذجcamels

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2008 ـ2012)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2014/ 06/11
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ مولاي لخضر عبد الرزاق	(أستاذمحاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الأستاذ / بن ساحة علي	(أستاذمحاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الأستاذ/ عشي نبيل	(أستاذمحاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية :2014/2013

ملخص البحث:

يهدف هذا إلى تقييم أداء و كفاءة البنك الوطني الجزائري و تحديد مدى إلتزامه بمعايير التقييم الدولية،أيضا الوضع المالي للبنك، وعلى هذا الأساس تم تطبيق معيار camels على البنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012.

ولمعالجة إشكالية الموضوع و إختبار الفرضيات تم الإعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي في الدراسة، إضافة إلى المؤشرات و النسب المالية و المحاسبية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن البنك يلتزم عموما بالمعايير الدولية و مواكبة التطورات الراهنة و مساهمته في الجهاز الإقتصادي للدولة.

الكلمات المفتاح: معيار camels، تقييم الأداء، البنوك التجارية، جودة الأصول.

le but est d'évaluer la performance et l'efficacité de la Banque nationale d'Algérie et de déterminer l'étendue de son engagement envers les normes internationales d'évaluation , aussi la situation financière de la banque , et sur cette base a été appliquée model camels sur la Banque nationale d'Algérie au cours de la période allant de 2008 à 2012.

Pour résoudre le problème des hypothèses en question et d'essai ont été en s'appuyant sur l'étude descriptive et analytique , en plus des indicateurs et ratios financiers et de la comptabilité .

L'étude a conclu que la banque s'est engagée à des normes internationales et généralement suivre les évolutions actuelles et sa contribution au système économique de l'Etat .

Mots clés:model de camles, évaluation de la performance , la Banques commerciales, qualité des actifs .

يعتبر موضوع تقييم الأداء البنك التجارية أهم وأبرز مواضيع في الوقت الراهن، و ذلك احتلاله ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني . و لتحسين أداء البنوك تم إدخال إصلاحات جديدة و الاعتماد على معايير و مؤشرات دولية حديثة لقياس أدائها، و من بين المعايير الحديثة معيار camels الذي تم استخدامه لأول مرة في البنوك الأمريكية إثر انهيار نظام المصرفي آنذاك و ذلك خلال سنة 1980 م

و نظرا لأهمبة الموضوع أردنا تطبيق معيار camels على البنك الوطني الجزائري لقياس وتقييم أدائه ، و معرفة سلامة المركز المالي له، في ظل الإصلاحات المصرفية أبرزها قانون النقد والقرض 10 ـ90 ، وغيرها من القوانين المعدلة .

الإشكالية الرئيسية :

و بناءا على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية :

ما مدى مساهمة و تطبيق معيار camels في تحسين و تقييم أداء البنك ؟

وتتفرع تحت هذه الإشكالية ، الإشكاليات الجزئية التالية :

1ـ هل يمتلك البنك كفاية لرأس المال لتحقيق نسبة الملاءة ؟

2 ـ هل تتميز الأصول التي يملكها البنك بالجودة؟

3 ـ مامدى تحقيق البنك ربحية كافية من أجل إستقراريته؟

4 ـ هل البنك له وفرة في السيولة من أجل التوظيف و الإحتفاظ بها؟

5 ـ هل يمتلك البنك طاقم إداري ذات كفاءة في إدارة البنك؟

6 ـ مامدى حساسية البنك لمخاطر السوق؟

فرضيات البحث :

الفرضية الرئيسية :

يساهم معيار camels في تقييم أداء البنك و توجيه متخذي القرار في البنك.

الفرضيات الجزئية :

1ـ يمتلك البنك كفاية لرأس المال لتحقيق نسبة الملاءة ؛

2 ـ تتميز الأصول التي يملكها البنك بالجودة؛

3 ـ يحقق البنك ربحية كافية من أجل إستقرارية البنك؛

4ـ البنك له وفرة في السيولة من أجل التوظيف و الإحتفاظ بها؛

5 ـ يمتلك البنك جهاز إداري ذات كفاءة في إدارة البنك؛

6 ـ وجود حالة ضعف تسود البنك وفقا لحساسية مخاطر السوق.

مبررات اختيار الموضوع :

إن اختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية ون وأخرى ذاتية منها :

1 ـ طبيعة التخصص : مالية وبنوك؛

2 ـ الاهتمام بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في هذا المجال و الذي يخدم مجال الاقتصاد و بالأخص الجهاز المصرفي ؛

3 ـ الميول الشخصي لهذه المواضيع و الرغبة في البحث بهذا المجال .

أهمية البحث :تأتي أهمية البحث من اتجاهين :

1ـ أهمية التقييم المالي لأداء البنوك و اعتباره أمرا مهما لكثير من المهتمين و الدارسين نظرا للثقل الذي تمثله البنوك و حساسيته لدورها الاقتصادي ،

2 ـ الأهمية التطبيقية لنموذج camels باعتباره احد الأساليب الحديثة في مجال تقييم الأداء البنكي .

أهداف البحث :

1ـ تقييم كفاءة أداء البنك ،

2 ـ تفادي البنوك الوقوع في الأخطاء ،

3 ـ تحديد مدى التزام البنوك بمعايير التقييم الدولية .

حدود البحث :

تم إدراج في هذه الدراسة من الجانب النظري إلى مفاهيم نظرية حول تقييم الأداء ، البنوك التجارية، ومعيار camels.

أما الجانب التطبيقي فتتم حول تقييم أداء البنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2008 ـ 2012 ، وذلك بتطبيق معيار camels من أجل معرفة الوضع و تقييم سلامته و إلتزاماته الدولية في التسيير .

منهج البحث :

قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة، سنعتمد هذا المنهج الوصفي في الجانب النظري ، وتحديد أهم التعاريف التي يتطلبها البحث و المتعلقة به .

أما الجانب التطبيقي للدراسة سنعتمد على المنهج التحليلي و الوصفي لما يتناسب مع طبيعة الموضوع البحث .

صعوبات البحث :

1ـ قلة المراجع الخاصة بمعيار camelsفي المكتبة ؛

2 ـ تحفظ البنك بالمعلومات خاصة المتعلقة بالجانب المحاسبي و الوثائق الداخلية للبنك ؛

3 ـ عدم تطبيق البنوك الجزائرية بمثل هذا النموذج مما صعبت علينا الدراسة.

هيكل البحث:

سعيا منا للإحاطة بجميع جوانب وأساسيات البحث و للإجابة على إشكاليته فقد قمنا بتقسيم البحث كما يلي :

قمنا بتخصيص الفصل الأول و الذي يحمل عنوان "**الجانب النظري للدراسة** "، والذي تم تقسيمه إلى مبحثين. المبحث الأول كان بعنوان **الأدبيات النظرية ـ الإطار المفاهيمي للدراسة ـ** والذي تناول مفاهيم حول

تقييم الأداء، البنوك التجارية، و معيار camels.أما المبحث الثاني كان بعنوان **الأدبيات التطبيقية ـ الدراسات السابقة للموضوع ـ** والذي تم تخصيصه للدراسات السابقة العربية والدراسات الأجنبية لنفس موضوع بحثنا.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان " **الجانب التطبيقي للدراسة** " تم تخصيصه لدراسة حالة فقسمنا إلى مبحثين المبحث الأول تم تحديد مجتمع و عينة الدراسة، طريقة جمع البيانات و تلخيص المعطيات، تحديد متغيرات الدراسة، و كيفية قياسها. أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض النتائج المتوصل لها و إختبار الفرضيات، و مناقشة النتائج.

وفي الأخير ومن خلال الخاتمة تم إستعراض ما توصلنا له، و توصيات و أفاق البحث.

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء.....	III
الشكر.....	IV
ملخص.....	V
قائمة المحتويات.....	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الملاحق.....	VIII
مقدمة.....	أ
الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة.....	01
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء، البنوك التجارية، ومعيار camels	03
المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع.....	13
الفصل الثاني : الجانب التطبيقي للدراسة	17
المبحث الأول : الطريقة والأدوات.....	19
المبحث الثاني : النتائج ومناقشة الدراسة التطبيقية	22
الخاتمة.....	35
قائمة المصادر والمراجع.....	38
الملاحق.....	42
الفهرس.....	51

المقدمة العامة

الفصل الأول : الجانب النظري للدراسة

الفصل الثاني : الجانب التطبيقي للدراسة

الخـــاتمـــة

قائمة الملاحق

قائمة المصادر و المراجع

الفهـــرس

تمهيـــــد :

تشكل البنوك التجارية أحد المؤسسات التجارية المهمة و المحورية من خلال الوظائف التي تؤديها في الحياة الإقتصادية حيث تساهم في تحقيق النمو الإقتصادي عبر التوسط المالي بين المودعين و المقرضين.
ويشكل تقييم أداء البنك أحد الوسائل المهمة لحماية البنك من الفشل و مواكبة التطورات، و يعتبر معيار camels احد النماذج في تقييم أداء البنك.

و بناءا على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول كل من تقييم الأداء، البنوك التجارية، معيار camels كذلك الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع بحثنا. فكان تقسيم الفصل كالتالي:

ـ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء، البنوك التجارية، ومعيار camels

ـ المبحث الثاني : الدراسات السابقة للموضوع

المبحث الأول :مفاهيم عامة حول تقييم الأداء، البنوك التجارية، و معيار ، البنوك التجارية، و معيار camels :

سنتطرق في هذا المبحث حول الإطار المفاهيمي للدراسة وذلك كل من تقييم الأداء ، ماهية البنوك ،و أخيرا مفاهيم حول معيار camels.

المطلب الأول : مفاهيم حول تقييم الأداء

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم تقييم الأداء في الفرع الأول. أما في الفرع الثاني أهداف تقييم الأداء ،و بالنسبة الفرع الثالث أهمية تقييم الأداء .

الفرع الأول:مفهوم تقييم الأداء

لقد اختلفت تعار يف حول تقييم الأداء بين الباحثين ومن بين تعريفها مايلي :

ـ لقد عرف على أنه"التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء ، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه المسارات الأنشطة بالمؤسسة. بما يحقق الأهداف المرجوة منها " [1]

ـ كما أن تقييم الأداء هو " جميع العمليات و الدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة و كفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف و المتحقق من الأهداف ، بالاستناد إلى مقاييس و معايير معينة . [2]

ـ كما نظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية حيث تبدأ العملية الإدارية عادة و بغض النظر عن المستوى الذي تمارس عليه أو التنظيم الاقتصادي للمجتمع بتحديد

1 ـ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة، 2009،ص 121.

2ـ نور الدين بن عمارة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة لينذ غاز الجزائر. الجزائر . وحدة ورقلة . (2005.2009)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،الجزائر، ص 13. 14 .

الأهداف المرجو تحقيقها نتيجة استغلال الموارد المتاحة (للموارد) للوحدة الإدارية ، ثم توضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة و يتم إجراء تنظيم للوحدة الإدارية ومواردها لتنفيذ الخطة

الموضوعة و يصطحب تنفيذ خطة عملية الرقابة على التنفيذ بهدف تحديد انحرافات النتائج الفعلية عما حددته الخطة و الأهداف من نتائج متوقعة، وتقود عملية الرقابة على التنفيذ إلى المرحلة الأخيرة في هذا التسلسل للعملية الإدارية وهي مرحلة تقييم الأداء.[3]

مما سبق ذكره يمكن أن نستنتج أن عملية تقييم الأداء هي جزء من الرقابة ، فهي تعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة و الفعالية ، و مقارنتها بالمعايير المحددة سلفا في عملية التخطيط و من ثمة إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرار.

الفرع الثاني:أهداف تقييم الأداء

يتمثل الهدف العام لعملة تقييم الأداء، التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط الموضوعة و المرسومة.

إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء يمكن إيجازها في النقاط التالية:

ـ كشف بعض المشكلات الإدارية و التنظيمية، حيث تكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير الكشف عن بعض العيوب التنظيمية أو الإدارية؛

ـ تقدير صلاحية أنظمة شؤون العاملين الأخرى، إذ تعتبر عملية تقييم بمثابة اختبار لمدى سلامة و نجاح الطرق المستخدمة في الاختيار و التعيين؛

ـ تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يطلع فيها ، من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية و تحديد انجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شانه خلق منافسه بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة؛

ـ تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقويم الأداء فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية و انجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب حيث تقدم تقارير الأداء

3 ـ زينة قمري، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية (الدراسة عبارة عن مداخلة)، جامعة 20-08-55 سكيكدة، الجزائر، سنة النشر مجهولة، موقع وتاريخ التحميل :
http://www.kantakji.com/media/2056/F264.doc consulté le 14l03l2014 à 19 :18

أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة و تطوير المتطلبات الإدارية و الاقتصادية و المالية لمختلف الوحدات الاقتصادية ؛

ـ العمل على الحصول على أفضل عائد و دفع حركة التنمية يتم عادة من خلال التوسع و إقامة المنظمات الجديدة.[4]

الفرع الثالث: أهمية تقييم الأداء

ـ يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة؛

ـ يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات و حلها و معرفة مواطن القوة و الضعف في المنشأة ؛

ـ يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة؛

ـ اختبار مدى تحقيق المنشأة للأهداف الموضوعة باستخدام البيانات المالية و الإحصائية ؛

ـ معرفة مدى سلامات السياسات و الإستراتيجيات خلال السنة المالية .[5]

4 ـ موسى محمد أبو حطب، فاعلية نظام تقييم الأداء و أثره على مستوى أداء العاملين حالة دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجيستار ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2009 ، ص 18 .

5 ـ زينة قمري، مرجع سابق ، ص 3 .

المطلب الثاني:ماهية البنوك التجارية

تمثل البنوك التجارية العمود الفقري للجهاز المعرفي في الدولة ، وذلك بمساهمتها في تنشيط و تنمية حركة الاقتصاد الوطني . وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم البنوك التجارية و وظائفها و خصائصها،

الفرع الأول : تعريف البنوك التجارية

هنالك عدة تعريفات نذكر منها :

ـ هي كل مؤسسة مهنتها العادية هي استقبال الودائع بشكل عام أو من جهة أخرى الأموال التي تستعمل لحساب خاص في عمليات الخصوم و عمليات القرض أو أي عمليات مالية أخرى ؛[6]

ـ هي التي تعتمد على قبول ودائع الأفراد و الهيآت بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل ، عن طريق تسهيلات ائتمانية للمساهمة في تنشيط و تنمية حركة التجارة الخارجية و الداخلية؛ [7]

ـ هي تلك الأنشطة التجارية التي تقوم بها ، وذلك بتلقي الودائع و توفير وسائل الدفع (الشيكات ، و بطاقات الائتمان.....) [8]

إذن البنك التجاري هو نوع من أنواع المؤسسات المالية، التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع و منح الائتمان .

6ـ صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجيستار، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 4 .

7ـ محمد السيد سرايا ، البنوك التجارية شركات التأمين، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 2008، ص 15،

8- sylvie de coussergues ،gestion de la banque , du diagnostégie, dounod, paris, 2010 , p214 ,

http:// www.wikipedia Org/wiki/ banque. Consulté le 15 .03.2014 à 19 :13 .

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية

من أهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها المصارف التجارية هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين، حيث تقوم البنوك بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية وبما يتماشى مع سياسة الدولة الائتمانية، وطبقا لنظرية مكينون – شو (فإن وظيفة البنوك التجارية يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي إذا ما وفرت لها الحكومة جو المنافسة والحرية، وبصفة خاصة إذا ما سمحت للبنوك التجارية بدفع فائدة على الودائع وتقاضي فائدة على القروض بما يعكس أحوال السوق النقدية، كما أن البنوك التجارية اليوم تعتبر أحد دعائم الاقتصاد الوطني من حيث أنها تقوم بتقديم الكفالة لتنفيذ المشاريع الكبيرة، ولدورها في تمويل التجارة الخارجية، وخاصة في تقديم الاعتماد المستندية التي تضمن حقوق المصدرين، هذا بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الكثيرة التي تقدمها البنوك إلى زبائنها مثل الحوالات ، تحصيل الشيكات والكمبيالات ، صرف المرتبات والأجور ، تسهيل عملية الاكتتاب العام بالأسهم والسندات ، وبيع وشراء العملات الأجنبية ، تسديد الديون وإيصالات الدفع ...الخ. يمكن تلخيص وظائف البنوك التجارية فيما يلي : تقوم المصارف التجارية بوظائف نقدية متعددة ويمكن تقسيمها أيضا إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة ، والوظائف الكلاسيكية يمكن إجمالها بما يلي:

1- قبول الودائع على اختلاف أنواعها؛

2- تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحيتها وأمنها؛

أما الوظائف الحديثة فتقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان ومنها ما لا ينطوي على ائتمان وأبرز هذه الخدمات ما يلي:

1- إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية؛

2- تمويل الإسكان الشخصي (ينطوي على ائتمان)؛

3- خدمات البطاقة الائتمانية (تنطوي على ائتمان)؛

4- تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها؛

5 – تحصيل الأوراق التجارية؛

6- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادي .[9]

الفرع الثالث: خصائص البنوك التجارية

1 ـ الخاصية الأولى: تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه .

يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك , في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي؛

2-الخاصية الثانية :تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد؛

تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا,غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية , هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما؛

3-الخاصية الثالثة :تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية .

تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي, فالأولى إبرائية وغير نهائية ,والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع .

وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة"بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان.

والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

4-الخاصية الرابعة: تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس المركزي.

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية, هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات؛

هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية و تنفيذ السياسة المالية العليا.[10]

---

9 ـ عبد الله تركي نادر الناهش، البنوك التجارية مفهومها و أهدافها منتديات الحوار، جامعة الملك سعود، 2014 ، ص 3،

10 ـ عبد الله تركي نادر الناهش،مرجع سابق، ص 5.

المطلب الثالث:مفاهيم حول معيار camels

يعد معيار camelsإحدى المؤشرات لقياس و تقييم أداء البنوك ، ولذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأته و تعريفه و أهم معاييره.

الفرع الأول : نشأة و تطور طريقة camels

بدأ استخدام طريقة camelsفي بداية 1980 من طرف البنك الفدرالي الأمريكي ، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر camels، و ذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ 1929 م ، و لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف ، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف و مدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا ، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة ، بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق و الأسعار ، و لذلك فقد طالب الكثير من الباحثين و المحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق و بالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم و اختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل و الأداء الأفضل ، و رأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار camelsضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور ، و بالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية .[11]

11 –gunter capelle –blancard , thiery chauveau, l’apport de modèle quantitatifs à la supervision bancaire en Europe, revue française d’Economie , vol 19 N1 2004 , p 78 .

الفرع الثاني : تعريف معيار camels

سنذكر أهم التعاريف حول هذا المعيار :

ـ يعرف مؤ شر camelsبأنه عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف و معرفة درجة تصنيفه ، و يعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني ؛[12]

ـ تتمثل طريقة camelsفي مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف و معرفة درجة تصنيفه ، و تعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني ،حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار camelsو الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ؛[13]

ـ يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الريع السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي لها استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار CAMELS هي كفاية رأس المال، جودة المنتجات، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.[14]

---

12 ـ علي عبد الرضا حمودي ، مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ بالأزمات (دراسة تطبيقية حالة العراق) 2003 .2009 ، ص 6

13ـ شوقي بورقبة ، طريقة camelsفي تقييم أداء البنوك الإسلامية ،تفرغ علمي بمركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز،جدة، السعودية، سنة النشر مجهولة ، ص 2

14ـ عبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ،(دراسة تطبيقية) 2009 ، ص 9

موقع و تاريخ التحميل :

www.kantakji.com/figh/files/banks/545cached similar .consulté le 20.03.2014 à18:35.

الفرع الثالث : أهم معايير camels

1.كفاية رأس المال Capital Adequecy : تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، و من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال :

-نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر ؛ - التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

2 مؤشرات جودة الأصول :assets quality

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول ، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول و صعوبة تسييلها ، و من هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول ، إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات و الرهانات و التجارة بالمشتقات .

إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين :

أ –المؤشرات المتعلقة بالمؤسسة المقترضة:

-التركيز الائتماني القطاعي؛ - الاقتراض بالعملة الأجنبية؛ - القروض غير العاملة؛ - القروض للمؤسسات العامة الخاسرة؛ -مخاطر الأصول؛ - الإقراض المرتبط؛ - مؤشرات الرفع المالي.

ب –مؤشرات المؤسسة المقرضة:

-جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة؛ - نسبة الدين إلى حقوق الملكية؛ - ربحية قطاع الشركات؛ -المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية؛ - مديونية القطاع العائلي.

3مؤشرات سلامة الإدارة : management

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا :_ أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية و ليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها

-معدلات الإنفاق؛ - نسبة الإيرادات لكل موظف؛ - التوسع في أعداد المؤسسات المالية.

4 _ مؤشرات الإيرادات والربحية: eranings

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات و المؤسسات المالية ، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر. هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها :

-العائد على الأصول؛ - العائد على حقوق الملكية؛ - معدلات الدخل والإنفاق؛ - المؤشرات الهيكلية.

في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة.

- 5 ـ مؤشرات السيولة والتمويلLiquidity

في الكثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة .مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:

-التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية؛ - التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك؛

-نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية؛ - نسبة الودائع إلى القروض؛

-هيكل استحقاق الأصول والخصوم؛ - سيولة السوق الثانوية.

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ

6 ـ درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقيةSensitivity of Market Risk

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياسVAR والذي يقيس أقصي خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة في العديد من المجالات .[15]

---

15 ـ يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي(camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجاريةـ دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ـ مجلة الباحث عدد 10/ 2012 ، جامعة الأغواط، الجزائر ، ص 208ـ 209 .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة للموضوع :

سنحاول في هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة و الأبحاث ذات الصلة بالموضوع . حيث تم تقسيم هذه الدراسات إلى مطلبين ، الأول للدراسات العربية ، و المطلب الثاني للدراسات الأجنبية ،أما المطلب الثالث فكان عبارة عن خلاصة ونقد هذه الدراسات ، وما سيكون التوصل إليه من خلال بحثنا هذا

المطلب الأول : الدراسات العربية :

ـ دراسة أحمد نور الدين الفرا بعنوان " تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي دراسة حالة بنك فلسطين 2004-2007" ، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستر ، الجامعة الإسلامية غزة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي ،وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية و التشغيلية و الإدارية للمصرف ، بالإضافة إلى زيادة كفاءة و فاعلية العمل الرقابي لدى بنك فلسطين . و لمعالجة الموضوع استخدم الباحث المنهج الإستنتاجي في جمع و تحليل البيانات و القوائم المالية المتعلقة بموضوع المشكلة بغرض الوقوف على سبل تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي في دعم عمليات الرقابة و استخدامه في القطاع المصرفي الفلسطيني . و ذلك خلال الفترة 2004-2007، و قد توصل الباحث إلى نتائج من بينها أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي، لتقييم المصارف الفلسطينية ، حيث أبرز الجوانب الإيجابية بتطبيق النظام و دورها في التغذية الراجعة و الرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف و القصور و مسبباتها .

ـ دراسة يوسف بوخلخال بعنوان " أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فاعلية نظام الرقابة على البنوك التجارية" 2008-2009 الدراسة عبارة عن مقال في مجالات الباحث عدد 10 -2012، جامعة الأغواط الجزائر.

و تهدف هذه الدراسة إلى اثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات و المعايير النموذجيّ لتفادي الأزمات المالية ، و ذلك من اجل حرص الدولة على توفير مستويات عالية من الرقابة لعمل البنوك في ظل الشفافية التي أصبحت تفتقر إليها هذه البنوك ، و التأكد من وجود نظام سليم و معافى قادر على تلبية احتياجات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في إطار القوانين و

اللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد ، و خلصت الدراسة إلى أهمية تطبيق نظام .... و الذي يظهر نقاط قوة و ضعف في أنظمة العمل المصرفي بالإضافة انه نظام داعم للرقابة و التفتيش المصرفية التي تقوم بها السلطة ا

ـ دراسة عبد الرضا حمودي بعنوان " مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات " 2003-2009 (دراسة تطبيقية) في العراق .

يهدف البحث إلى دراسة مؤشرات الحيطة الكلية بشقيها ، مؤشرات الحيطة الجزئية مثل معيار camels و مؤشرات متغيرات الإقتصاد الكلي ، و تم تطبيق هذه المؤشرات على الجهاز المصرفي العراقي لمعرفة إمكانية تعرضه لأزمات مالية قبل وقوعها ، وقد إعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلي

في دراسته ، و من بين الإستنتاجات التي خلص إليها :

ضرورة لجوء المؤسسات المصرفية إلى مؤشرات الحيطة الجزئية و الكلية كونها الإطار الذي يضمن سلامة القطاع المصرفي ككل من الوقوع في الأزمات .

ـ دراسة د.علي منصور محمد بن سفاع "تقييم الأداء باستخدام نموذج camels دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003_2007" الدراسة عبارة عن مقال في مجلة العلوم الإدارية و الإقتصادية ،العدد الثاني ، ديسمبر 2008 .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة قدرة نموذج camel على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك و تقييم كفاءة أداء البنك الأهلي اليمني ، إضافة إلى تحديد جوانب القوة و الضعف في بعض المجالات الأداء البنكي ، و قد اعتد الباحث في دراساته على البيانات من التقارير السنوية التي يصدرها البنك و التي تغطي تلك الفترة الزمنية للبحث ، وتحليل تلك البيانات الخاصة بالبحث باعتماده على نموذج camelsومن بين النتائج التي خلص إليها : يعد تقييم الأداء من المسائل الهامة في تحديد كفاءة إدارة أي منشأة ،وتقييم انجازاتها بالمقارنة مع ماهو مستهدف قياسا بما هو متاح لديها من إمكانيات .

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

1 ـ دراسة قامت بها مؤسسة Oexaminer Rientation حول نظام التقييم المصرفي Camels بالتطبيق على حالة بنك كويكر بأمريكا عام 1998م، وقد تناولت الدراسة بالمناقشة مقومات نظام التقييم والأسس التي يتعين توافرها لقياس مدى فاعلية عناصر التقييم وتحليل نقاط الضعف في أداء البنك، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات تتعلق بسبل معالجتها والحد من المخاطر المحيطة بالبنك.

2 ـ دراسة معدة من قبل وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID عام 1999م حول مشكلات التعامل مع البنوك في فلسطين، وذلك في ضوء التقييمات المعدة عن هذه البنوك، وقد حددت الدراسة مضمون أوامر التصحيح اللازمة للتعامل مع البنوك التي تعاني من بعض المشكلات والمصنفة بالمستوى الثالث مع تطبيق إجراءات تنظيمية محددة على البنوك الأخرى التي يتدنى تصنيفها إلى المستوى الرابع والخامس، وأخيراً تؤكد الدراسة أهمية تبني نظام التقييم المذكور كأداة مساعدة تساهم في إحكام الرقابة على البنوك.

المطلب الثالث : مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تم إجراؤها في مجال الدراسة نجد أن هناك أوجه تشابه و أوجه اختلاف في عدة جوانب فيهما بين هذه الدراسات و مع دراستنا، أهمها مايلي :

_ تحديد نقاط قوة و ضعف العمليات المالية و الإدارية للبنك؛

_ أثر تطبيق معيار camels في البنوك التجارية ؛

_ معرفة و قدرة نموذج camels على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك؛

و من خلال دراستنا هذه فترتكز على أهمية تطبيق هذا المعيار في البنوك الجزائرية ، و ما مدى التزام البنك بالمعايير الدولية لتحسين أدائه .

خلاصة الفصل :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية ، فتم ذكر لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بالأداء من مفهومه و أهدافه و كذلك أهميته ، إضافة إلى تعريف البنوك التجارية ، وظائفها،و خصائصها، و أخيرا مفاهيم حول معيارcamelsو من النتائج المتوصل إليها من خلال خذا البحث فيما يلي :

1ـ عملية تقييم الأداء هي جزء من الرقابة ، و التي تساعد على اتخاذ القرار و أحكام تقييمية ؛

2 ـ البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات مالية ، و من بين أهم وظائفها : تلقي الودائع و منح القروض؛

3 ـ يعتبر معيار camelsإحدى المعايير و المؤشرات لقياس مواطن قوة و ضعف لتقييم أداء البنك .

أما المبحث الثاني فتمثل في الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع دراستنا ، و التي كانت هذه الدراسات بالعربية و الأجنبية ، و ذلك بعرض أهداف تلك الدراسة وأهم النتائج المتوصل إليها و المنهج التي تم الاعتماد عليه ، وفي الأخير نقد و ذكر أوجه التشابه و الاختلاف في هذه الدراسات .

تمهيـــــــــــــد :

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم المتعلقة بالأداء، البنوك التجارية، معيار camels، وكذلك الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع. سنحاول في هذا الفصل تطبيق الجانب النظري في الواقع العملي، من خلال دراستنا للبنك الوطني الجزائري.

ولإلمام أكثر بالجانب التطبيقي ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل كل من إختيار مجتمع الدراسة والعينة، طريقة جمع وتلخيص المعطيات و المتغيرات، الأدوات المستخدمة، كما سيتم عرض و تحليل و مناقشة نتائج الدراسة.لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

ـ المبحث الأول : الطريقة والأدوات

ـ المبحث الثاني:النتائج و مناقشة الدراسة التطبيقية

المبحث الأول : الطريقة والأدوات

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مجتمع الدراسة و عينتها، طريقة جمع البيانات و تلخيص المعطيات المجمعة ، ثم تحديد المتغيرات، وذلك في المطلب الأول . أما فيما يتعلق بالمطلب الثاني سنتطرق إلى تحديد الأدوات المستخدمة في الدراسة .

المطلب الأول : الطريقة

ينقسم هذا المطلب إلى ثلاث فروع وهي كالآتي:

الفرع الأول : إختيار عينة الدراسة :

تتمثل مجتمع دراستنا في البنك الوطني الجزائري والذي تم إختياره على أساس توفر و وجود بعض البيانات و المعطيات حوله.

1 نشأة وتأسيس البنك الوطني الجزائري :

تأسس البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966 وذلك بموجب الأمر رقم 178/66 و يعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري .

وفي سنة 1988 وفي إطار الإصلاحات التي فرضها القانون رقم 01/88، تم تحويل البنك إلى مؤسسة مالية ذات أسهم برأس مال يقدر ب 3,4 مليار دينار جزائري .

تم زيادة رأس المال البنك من 14600 مليار دينار إلى 41600 مليار دينار في جوان 2009، عن طريق إصدار 27000 سهم بمليون دينار لكل سهم .[1]

2 مهام و وظائف البنك الوطني الجزائري

يمكن أن نلخص أهم مهام و وظائف البنك الوطني الجزائري فيما يلي :

- منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية ما عدا الصيد البحري , السياحة , والصناعات التقليدية لأن ذلك من مهام أو تخصص القرض الشعبي الجزائري .

[1] _ www.bna .dz

- توظيف الأموال المتحصل عليها من قبل العملاء بشروط معينة يستفيد منها الطرفان (البنك و العميل)
- إكتتاب , خصم , أو شراء كل الأوراق التجارية و المالية
- تنفيذ كل عملية إعتماد لحساب الدولة ,سواء أكان ذلك بضمان أم بدونه
- إيجار الخزائن
- مراسلة البنوك الأجنبية
- قبول ودائع الأموال من الجمهور في الحسابات تحت الطلب أو لأجل , كما يمكن لها إصدار أذونات و سندات الخزينة
- قبول وفي شكل من أشكال الاعتمادات قروض ,تسبيقات بضمان أو بدونها
- تقديم مساعدات للدولة و الهيئات العمومية و تنفيذها وفقا لضمانات معينة [2]

الفرع الثاني :طريقة جمع البيانات و تلخيص المعطيات

1 طريقة جمع البيانات :

بغرض تنفيذ أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة لها عن طريق مايلي :

. **المقابلة** : وذلك من أجل الإلمام و الحصول على المعلومات من أجل استخدامها في الدراسة، تمت دراستنا كل من المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري و وكالاتها بورقلة، إضافة إلى المديرية الجهوية لحسين داي الجزائر.

ـ الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري :

www.bna.dz

banque nationale d'Algérie

[1] ـ الجريدة الرسمية (العدد 51، الصادرة بتاريخ 14-06-1990) ص 430.

2 تلخيص المعطيات

تتمثل المعطيات المجمعة الخاصة بدراستنا حول تطبيق معيار camels في البنك الوطني الجزائري، القوائم المالية الخاصة بالبنك الوطني الجزائري والمتمثلة في الميزانيات و جدول حساب النتائج لخمس سنوات الأخيرة .

إضافة إلى المعلومات التي تلقيناها من طرف البنك الوطني الجزائري .

الفرع الثالث : تحديد متغيرات الدراسة، و كيفية قياسها

تتمثل متغيرات الدراسة في تقييم أداء البنك الوطني الجزائري و ذلك من خلال تطبيق معيار camels و ذلك بتحليل كفاءة رأس المال البنك، جودة الأصول، الإدارة، حساسية السوق، الربحية، السيولة.ومن أجل ذلك نقوم بحساب النسب المالية و مقارنتها بالمعايير المسطرة حول معيار camels وذلك لمعرفة مدى أهمية تطبيق المعيار في البنك .

المطلب الثاني :الأدوات

من أجل الإجابة عن إشكاليات الدراسة، و إختبار فرضياتها. تم إستخدام مجموعة من المؤشرات و النسب المتمثلة في :

_ المؤشرات المالية و المحاسبية ، وذلك لاستخدامها في التحليل و المناقشة .

_ المتوسط الحسابي، و ذلك لحساب متوسط الأصول الذي سنتم استخدامه في دراستنا.

_ كما تم استخدام برنامج Exel للإستعانة به في بعض الحسابات .

المبحث الثاني:النتائج و مناقشة الدراسة التطبيقية :

بعد أن حددنا طريقة و أدوات الدراسة. سنتناول فيما يلي تقييم أداء البنك وذلك من خلال استخدام معيار camels على البنك الوطني الجزائري، وإختبار الفرضيات السابقة.

المطلب الأول :نتائج الدراسة التطبيقية

سنقوم في هذا المطلب إلى عرض النتائج المتوصل إليها، بناءا على المعلومات التي جمعناها في ما سبق

الفرع الأول :كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري

تعتبر كفاية رأس المال هامش الأمان الذي يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة، بغية توفير الحماية للمودعين و المقرضين، و من أجل تصنيف رأس المال البنك نقوم بحساب النسبة التالية لخمس سنوات الأخيرة الجدول الآتي :

الجدول رقم (1) : نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول

	2008	2009	2010	2011	2012
رأس المال المدفوع	14600000	41600000	41600000	41600000	4160000
الإحتياطات	8026164	8026164	24839732	65647403	86804864
مؤونات قانونية	15267555	15267555	15267555	15267555	15267555
أموال للأخطار المصرفية العامة	5951681	23417616	42859591	42034337	4061205
النتيجة	10573021	21016960	32559909	34819139	27180499
ترحيل من جديد مدين	–	–	–	–	–
		يطرح منها	مايلي		
التثبيتات المشتركة للإستغلال	56559	49535	49139	48584	48584
ترحيل من جديد دائن	–	–	–	–	–
	نحصل على	رأس المال	الأساسي		
رأس المال الأساسي	58196602	90378760	127777648	199319850	201416429
متوسط الأصول	1021105581	1190013203	1341211616	1521174069	1840371250
رأس المال الأساسي /متوسط الأصول	%5	%7	%9	%13	%10
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
التصنيف الكلي لأربع سنوات	1				

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على الملحق رقم 1والقوائم المالية

الفرع الثاني : جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي الأمريكي، لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك، ومن أجل معرفة مدى جودة أصول البنك الوطني الجزائري نقوم بحساب النسب التالية:

1 نسبة التصنيف المرجح : تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، إذا كانت هذه النسبة في انخفاض فيعني هذا أن البنك له حركة منتظمة في تحصيل أقساط القروض و الفوائد.

$$\textbf{نسبة التصنيف المرجح} = \frac{\text{المخصصات المخصصات}}{\text{حقوق الملكية} +}$$

الجدول رقم (1-2) : نسبة التصنيف المرجح

	2008	2009	2010	2011	2012
مخصصات القطاع العام	128580	1101774	1050681	1050681	1023538
مخصصات القطاع الخاص	1999358	2057344	3765695	1968904	1875623
المخصصات الإجمالية	2127938	3159118	4816376	3019585	2899161
رأس المال المدفوع	14600000	11600000	41600000	41600000	41600000
الإحتياطات	8026164	8026164	24839732	65647403	86804864
حقوق الملكية	22626164	496266164	66437732	107247403	128404864
نسبة التصنيف المرجح	12,68	5,98	6,75	2,73	2,20
التصنيف السنوي	2	2	2	2	2
التصنيف الكلي للسنوات الخمس			2		

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على الملحق رقم 2والقوائم المالية

2- **نسبة إجمالي التصنيف** : تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات فكلما قلت هذه النسبة كان أفضل

$$\textbf{نسبة إجمالي التصنيف} = \frac{\text{القروض المتعثرة المخصصات}}{\text{حقوق الملكية} +}$$

الجدول رقم (1-3) :نسبة إجمالي التصنيف

	2008	2009	2010	2011	2012
القروض المتعثرة الخاصة بالقطاع العام	81889097	60174302	60105132	58592234	57129132
القروض المتعثرة الخاصة بالقطاع الخاص	100158260	103324729	100249743	107635347	106473450
إجمالي القروض المتعثرة	182047357	163499031	160354875	1662227581	163602582
حقوق الملكية	22626164	496266164	66439732	107247403	128404864
إجمالي المخصصات	3287938	3159118	4816376	3019585	2899161
نسبة إجمالي التصنيف	7.02	0.32	2.25	1.50	1.24
التصنيف الكلي	5				

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على الملحق رقم 3والقوائم المالية

الفرع الثالث : ربحية البنك الوطني الجزائري

تنظر الإدارة إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، ولمعرفة ربحية البنك نقوم بحساب النسب التالية :

1 – معدل العائد الأصول : يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في إستخدام أصول البنك إستخداما أمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في مختلف هذه الأصول،والتي تمثل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على متوسط الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{متوسط الأصول}}$$

الجدول رقم (1–4) :معدل العائد الأصول

	2008	2009	2010	2011	2012
الأصول	1119288531	1260737875	1421685356	1620662782	206079717
متوسط الأصول	1021105581	1190013203	1341211616	1521174069	1840371250
صافي الدخل	10573021	21016960	21016960	34819139	27180499

معدل العائد على متوسط الأصول	0.00103	0.0176	0.02	0.02	0.014
التصنيف السنوي	2	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1				

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الملحق رقم 4والقوائم المالية

2 - **العائد على حقوق الملكية** :تؤخذ من جدول حسابات النتائج أو من الميزانية وذلك كل من صافي الدخل وحقوق الملكية.

$$\textbf{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

الجدول رقم (1-5) : العائد على حقوق الملكية

	2008	2009	2010	2011	2012
صافي الدخل	10573021	21016960	32599909	34819139	27180499
حقوق الملكية	22626164	496266164	66437732	107247403	128404864
النسبة	0.46	0 .42	0.49	0.32	0.21
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1				

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الملحق رقم 5والقوائم المالية

الفرع الرابع: سيولة البنك الوطني الجزائري

يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، فالبعض يعتبرونه أحد أهم الأسباب المؤدية لوقوع البنوك في المشاكل، وبالتالي فشلها في الوفاء بالتزاماتها، وأهم النسب لحسابها مايلي:

1- **نسبة التمويل على الودائع** : تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض .

الجدول رقم (1-6) :نسبة التمويل على الودائع

	2008	2009	2010	2011	2012
القروض	822815452	876073468	858981230	1018304299	1414035360
الودائع	920198567	723959223	1738292584	1970673130	1325198501
النسبة	90%	59.12%	49.41%	51.67%	50.17%
التصنيف السنوي	5	2	1	1	1
التصنيف الكلي	2				

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الملحق رقم 6والقوائم المالية

2 - **نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:**

الجدول رقم (1-7) :نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

	2008	2009	2010	2011	2012
القروض	822815452	876073468	858981230	1018304299	1414035360
الأصول	1119288531	1260737875	1421685356	1620662782	20600797177
النسبة	73.51%	69.48%	39.31%	62.83%	68.63%
التصنيف السنوي	4	3	1	2	3
التصنيف الكلي	3				

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الملحق رقم 6والقوائم المالية

الفرع الخامس : الإدارة

قمنا بإعداد الإستمارة لتقييم الإدارة، إلا أن فترة تواجدنا بالعاصمة لم يتح لنا الفرصة بتوزيعها على موظفي الإدارة والتي تستند على بعض النقاط التالية :

- كفاءة إدارة أنظمة المعلومات؛

- رأس المال، جودة المنتوجات، الربحية والسيولة؛

- وجود خطة وبرامج مستقبلية؛

- مستوى الإلتزام بالضوابط الشرعية والقوانين واللوائح والمنشورات؛

- مستوى تنفيذ توصيات فرق المراجعة والتفتيش.

إضافة عدم توفر البيانات السابقة الذكر في القوائم المالية و الموقع الرسمي للبنك، صعب علينا تقييم الإدارة.

الفرع السادس: حساسية البنك الوطني الجزائري لمخاطر سعر الفائدة

تعتبرمخاطر أسعار الفائدة أحد أهم مخاطر السوق، ومن بين أدوات قياس مخاطرسعر الفائدة، هو تحليل الفجوة و هي كالتالي:

$$GAP = RSAs - RSLs$$

RSAs: تمثل الأصول ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة

RSLs : تمثل الخصوم ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة

الجدول رقم (1-7) : حساب الفجوة

	2008	2009	2010	2011	2012
الأصول ذات الحساسية للتغيير في سعر الفائدة	85910475	906918588	889826350	1049149419	1444880404
حقوق على المؤسسات المالية	258846258	76375280	111800873	117835306	279869346
حقوق على العملاء	569395193	799698188	7474180357	900468993	113166014
أسهم وسندات ذات مردودية متغيرة	482	296	296	296	220
مساهمات و نشاط المحفظة	30844834	30844834	30844834	30844834	30844834

الخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	934198566	97733272	1086268034	1310154683	1728793602
ديون بذمة المؤسسات الملية	217020615	201088954	290560461	48006753	110841943
ودائع العملاء	697546990	723959223	738292584	970673130	1325198501
خصوم أخرى	5630961	37985095	43414989	27747800	278753158
ديون تابعة	14001058	14000000	14000000	14000000	14000000
الفجوة	(75093809)	(70114684)	(196441684)	(261005264)	(283913198)

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الملحق رقم 7والقوائم المالية

المطلب الثاني:تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

لقد توصلنا في المطلب السابق لمجموعة من النتائج . سيتم في هذا المطلب تحليلها انطلاقا من تلك النتائج و مناقشتها :

الفرع الأول :تحليل كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري

سيتم في هذا الفرع تحليل رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول وهي كالتالي:

من خلال الجدول رقم(1.1) أن نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول غير مستقرة عبر خمس السنوات، في سنة 2008 كانت النسبة 5% بإمتلاكه لرأس المال حوالي 58 مليون دينار جزائري، وبمقارنتها بالسنوات 2009، 2010، 2011 إرتفاع نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول على التوالي :

7%،9% ،13% وانخفاضها في سنة 2012.

و يعود ذلك إلى إصدار البنك الوطني الجزائري ل 27000 سهم،وذلك بسبب قرار بنك الجزائر إلى رفع رأس المال البنك و ذلك سنة 2009. وقامت بشرائها الخزينة العمومية.

وحسب معيار التقييم ل camels يعتبر كفاية رأس المال البنك الوطني الجزائري جيد، ويحمل التصنيف رقم 1 خلال خمس السنوات.

الفرع الثاني : تحليل جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري

سيتم في هذا الفرع تحليل كل من نسبة التصنيف المرجح و نسبة إجمالي التصنيف

1 - **نسبة التصنيف المرجح** : من خلال الجدول (2.1) نلاحظ أن نسبة التصنيف المرجح في انخفاض مستمر خلال السنوات الخمس، و حسب معيار التقييم ل camels و بالنسبة السنوات 2008،2009، 2010 هي تقع في المجال (5% .15%) بمعنى أن أصول البنك في هذه السنوات مرضية وهوماجعلنا نمنحها التصنيف رقم 2، أما بنسبة السنوات 2011، 2012 تمنح التصنيف رقم 1 بمعنى جيدة.أما التصنيف الكلي لأربع سنوات رقم 2.

2 - نسبة إجمالي التصنيف: من خلال الجدول (3.1) نلاحظ أن نسبة إجمالي التصنيف غير مستقرة خلال السنوات الخمس، بالنسبة سنة 2008 بلغت النسبة 7,02 % وذلك راجع إلى نسبة القروض المتعثرة، وحسب معيار التقييم يمنح لها التصنيف 5 و هي الأسوء. أما في سنة 2009 نلاحظ انخفاض النسبة إلى 0.32% وذلك راجع إلى عملية الإصدار الأسهم، بالرغم من ذلك يمنح لها التصنيف 5، كذلك عودة إرتفاعها للنسبة للسنوات 2010,1011,2012 و تمنح لها التصنيف 5 .

أما بالنسبة التصنيف الخمس للسنوا ت تمنح لها التصنيف 5.

الفرع الثالث : تحليل ربحية البنك الوطني الجزائري

سيتم في هذا الفرع تحليل كل من معدل العائد على متوسط الأصول و العائد على حقوق الملكية

1 - **معدل العائد على متوسط الأصول** : من خلال الجدول (1-4) نلاحظ أن معدل العائد على متوسط الأصول في إرتفاع مستمر، و هذا راجع إلى تزايد الأصول مع أرباح البنك، أي علاقة طردية، و حسب معيار التقييم تمنح رقم التصنيف على التوالي : 2 - 1 - 1 – 1- 1، وهذا يعني أن البنك حقق أرباحا جد مرضية حسب نظام التقييم المصرفي و بحساب متوسط التصنيف لخمس سنوات يمنح للبنك رقم التصنيف 1.

2-**تحليل العائد على حقوق الملكية** :من خلال الجدول (1-5) نلاحظ أن المعدلات غير مستقرة نوعا ما، فكانت سنة 2008 بمعدل 0,46 ثم انخفاضها سنة 2009 بمعدل 0,42 أما سنة 2010 فكانت 0,49 وعودة إنخفاضها من جديد للسنتين الأخيرتين، وحسب معيار التقييم المصرفي تمنح رقم التصنيف 1 للخمس السنوات، بمعنى هذا أن متوسط التصنيف لخمس السنوات رقم 1.و يدل هذا أن البنك يمكنه توزيع الأرباح على المساهمين .

الفرع الرابع: تحليل سيولة البنك الوطني الجزائري

سيتم في هذا الفرع تحليل كل من التمويل على الودائع و القروض إلى إجمالي الأصول

1 – نسبة التمويل على الودائع : من خلال الجدول (1- 6) نلاحظ أن النسبة غير مستقرة عبر خمس السنوات فبمقارنة سنة 2008 ب 2009 أن النسبة 90 % وهي نسبة كبيرة بمعنى هذا أن البنك يمنح القروض على حساب سيولته وحسب معيار التقييم يمنح رقم التصنيف 5. كما نلاحظ إنخفاض النسبة إلى 52,12% سنة 2009 وذلك بسبب إصدار الأسهم في تلك السنة، ويمنح لها رقم 2 حسب معيار التقييم.أما بالنسبة السنوات 2010,2011,2012فمنحت رقم التصنيف 1 وذلك حسب معيار التقييم،أما متوسط التصنيف رقم 2.

2– نسبةالقروض إلى إجمالي الأصول: من خلال الجدول(1 .7) نلاحظ أن النسبة في إنخفاض مستمر للسنوات2008، 2009، 2010 وهذا نتيجة لإرتفاع نسبة القروض أكثر من الأصول، ويمنح لها رقم التصنيف على التوالي: 4- 3 - 1 ثم ارتفاع النسبة إلى 62,83 % - 68,63% لسنتي 2011 ,2012 ويمنح لها رقم التصنيف على التوالي: 2 – 3، اما متوسط التصنيف لخمس السنوات 3.

الفرع الخامس : تحليل الإدارة

عدم توفر البيانات و المعطيات حول تحليل و تقييم الإدارة، لم نقم بإدراجها في معيار و تقييم التصنيف لإدارة البنك الوطني الجزائري، إلا أن البنك الوطني الجزائري يتم تقييم أدائه من جانب الإدارة حسب الأهداف المسطرة و تقييمها على ما تم إنجازه، و التي تشرف عليه لجنة مختصة في الميدان.

الفرع السادس: تحليل حساسية البنك الوطني الجزائري لمخاطر سعر الفائدة

من الجدول السابق نلاحظ أن الخصوم الحساسة للتغير في أسعار الفائدة أكبر من الأصول الحساسة للتغير في أسعار الفائدة، وبما أن الفجوة سالبة خلال الخمس سنوات فهذا يعني أن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر وانخفاضها سيجعله يربح.

المطلب الثالث :إختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: "يمتلك البنك كفاية لرأس المال لتحقيق نسبة الملاءة"

بما أن الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل هي 8 % و فرضه بنك الجزائر على البنوك التجارية، و نسب الملاءة التي حققها البنك خلال خمس السنوات كالتالي: 5%، 7%، 9%، 13%، 10%، وبحساب المتوسط نحصل على النسبة 8,8% وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: "تتميز الأصول التي يملكها البنك بالجودة"

من خلال التحليل السابق لأصول البنك الوطني الجزائري تبين أنها حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي تأخذ التصنيف رقم 2 خلال السنوات2008 ،2009،2010، وتأخذ التصنيف رقم 1 في سنتي 2011، 2012 وبحساب متوسط التصنيف فإن أصول البنك تأخذ التصنيف رقم 2، بمعنى أصوله جيدة وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة :"يحقق البنك ربحية كافية من أجل إستقراريته"

من خلال تحليل لربحية البنك الوطني الجزائري، تبين أنها تأخذ التصنيف 2 لسنة 2008، أما السنوات الباقية فهي تأخذ التصنيف 1، و بحساب متوسط التصنيف تأخذ رقم 1 ،بمعنى هذا البنك حقق أرباحا جد مرضية تضمن له البقاء، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة : "البنك له وفرة في السيولة من أجل التوظيف و الإحتفاظ بها "

من خلال تحليلنا للسيولة تأخذ رقم التصنيف 5 بالنسبة سنة 2008، أما سنة 2009 رقم التصنيف 3، سنة 2010 رقم التصنيف 1، و رقم 2 لسنتي 2011,2012 و هذا يعني النسب غير مستقرة و يمنح لها متوسط التصنيف 3، بمعنى البنك يعاني من مشاكل في السيولة و هذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة : "يمتلك البنك طاقم إداري ذات كفاءة في إدارة البنك"

لم يتم إختبار هذه الفرضية لعدم توفر البيانات و المعطيات.

الفرضية السادسة :" وجود حالة ضعف تسود البنك وفقا لحساسية مخاطر السوق"

من خلال تحليلنا لحساسية مخاطر أسعار الفائدة نلاحظ أنه هنالك ضعف تسود و ذلك الخصوم ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة أكبر من الأصول ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة، وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية السادسة.

الفرضية الرئيسية :" يساهم معيار camels في تقييم أداء البنك و توجيه متخذي القرار في البنك"

من خلال تطبيقنا لمعيار camels على البنك الوطني الجزائري نستنتج أنه يؤدي إلى تقييم لاداء البنك، و ذلك من خلال إكتشاف مواطن قوة و ضعف البنك، وهذا مايساعد متخدي القرار في مسار البنك للأفضل، وهذاما يؤدي إلى قبول الفرضية الرئيسية.

الجدول رقم (التقييم الكلي للبنك

	2008	2009	2010	2011	2012
تصنيف رأس المال	1	1	1	1	1
تصنيف جودة الأصول	2	2	2	1	1
تصنيف الربحية	2	1	1	1	1
تصنيف السنوي	5	3	1	1	1
التصنيف الكلي	3	1	1	1	1
التصنيف الكلي لأربع سنوات			1		

المصدر : من إعداد الطالبة.

خلاصة الفصل :

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا، وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري و إختبار مدى تطبقه مع الواقع العملي، وإختبار صحة فرضيات الدراسة.

ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل كالتالي:

1 ـ معرفة نقاط قوة و ضعف للبنك الوطني الجزائري وذلك من خلال تطبيق معيار التقييم للبنك؛

2 ـ يعاني البنك الوطني الجزائري من مشاكل حادة في السيولة؛

3 ـ يحقق البنك الوطني الجزائري أرباحا مرضية تضمن له البقاء؛

4 ـ يعاني البنك الوطني الجزائري من مخاطر سعر الفائدة.

قـــــائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1 ـ 1)	نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول	23
(1 ـ 2)	نسبة التصنيف المرجح	25
(1 ـ3)	نسبة إجمالي التصنيف	26
(1 ـ 4)	معدل العائد الأصول	27
(1 ـ5)	العائد على حقوق الملكية	28
(1 ـ6)	نسبة التمويل على الودائع	28
(1 ـ7)	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	29
(1 ـ 8)	حساب الفجوة	30
(1 ـ 9)	التقييم الكلي للبنك	35

تناولت هذه الدراسة موضوع تقييم أداء البنوك التجارية بإستخدام نموذج camels، فحاولنا أن نناقش هذا الموضوع من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة و التي تمحورت حول"مدى مساهمة و تطبيق معيار camels في تحسين و تقييم أداء البنك "، من خلال الفصلين النظري و التطبيقي، و يعالج النموذج الأمريكي camels مشاكل البنوك في ستة محاور و هي : رأس المال، جودة الأصول، السيولة، الربحية، الإدارة ، الحساسية لمخاطر السوق، وعليه قمنا بتطبيقه على البنك الوطني الجزائري من أجل معرفة أدائه و تقييمه، وقد توصلنا إلى بعض الملاحظات وهي كالتالي:

ـ تتميز أصول البنك الوطني الجزائري بالجودة؛

ـ يعاني البنك من مشكل السيولة نتيجة النسبة المتزايدة في القروض المتعثرة؛

ـ زيادة رأس المال البنك وذلك بإصدار 27000 سهم.

نتائج البحث :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع قد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1 ـ يتميز نموذج camels بعناصر مالية، فنية، و إدارية يمكن من خلالها تقييم أداء البنك؛

2 ـ يكشف معيار camels نقاط القوة و نقاط الضعف في البنوك،

3 ـ يعمل معيار camels على إجراء شامل لأداء البنوك و مقارنته مع مستوى الصناعة في المحيك المصرفي، مما يؤدي إلى وضع إستراتيجيات للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية من أجل معالجتها؛

4 ـ يصدر البنك الوطني الجزائري تعليمات، و هي مستوحاة من معايير لجنة بازل على البنوك الجزائرية.

التوصيات :

بعد إستخلاصنا لنتائج البحث و إثبات صحة الفرضيات يمكننا إقتراح جملة من التوصيات :

1 ـ الإستفادة من خبرات البنوك العالمية و الأجنبية الرائدة في هذا المجال من أجل تحسين كفاءة و أداء البنك؛

2 ـ الإهتمام المتزايد بإعداد دورات تأهيلية في مجال تقييم البنك و هذا من أجل معرفة أداءه؛

3 ـ ضرورة بذل المزيد من الجهود و ذلك للحد من القروض المتعثرة؛

4 ـ دراسة نقاط ضعف البنك، من أجل الحد من تفاقمها، خاصة من جانب السيولة.

أفاق البحث :

يعد موضوع تقييم أداء البنوك التجارية ذات أهمية في الجهاز الإقتصادي للدولة، و عليه لابد من تحسين و تقييم أداء البنوك الجزائرية دون إستثناء، وإستخدام معايير دولية حديثة لمواكبة التطورات خاصة البنوك العالمية، وعليه من بين أفاق الدراسة مايلي :

ـ تقييم أداء البنوك الإسلامية بإستخدام نموذج scamels؛

ـ دور تقييم البنوك التجارية في التنبؤ بالأزمات المصرفية.

قـــائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم 01	تصنيف رأس مال البنك	43
ملحق رقم 02	تصنيف جودة البنك	43
ملحق رقم 03	تصنيف ربحية البنك	44
ملحق رقم 04	القوائم المالية لسنة 2008 .	45
ملحق رقم 05	القوائم المالية لسنة 2011 ـ2012	47
ملحق رقم 06	القوائم المالية لسنة 2009 ـ2010	49

الملحق رقم (01) :تصنيف رأس مال البنك :

النسبة	رأس مال جيد	رأس مال ملائم	رأس مال ضعيف	رأس مال ضعيف جدا
رأس مال اساس/متوسط الاصول	5% فاكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	أقل من 3%

المصدر : صورية عاشوري،، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، مرجع سابق ص 91.

الملحق رقم(02) : تصنيف جودة البنك :

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة التصنيفWCR المرجحة	نسبة اجمالي التصنيفTCR
1	قوية	اقل من 5%	اقل من 20%
2	مرضية	من 5%-15%	من20%-50%
3	جيدة بعض الشيء	من 15%-35%	من 50%-80%
4	حدية	من35%-60%	من 80%- 100%
5	غير مرضية	60% فأكثر	100% فأكثر

المصدر :صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية مرجع سابق، ص 92.

الملحق رقم(03) : تصنيف ربحية البنك:

التصنيف	العائد على حقوق الملكية نرمز له A	صافي الدخل /متوسط الاصول نرمز له B
1	A› < 0,4	B›1.5%
2	A < 0,2	0.75%‹B‹1.5%
3	A‹0,1	0.4%‹B‹0.75%
4	A‹0,05	0%‹B‹0.4%
5	A‹0,01	B‹0

المصدر : صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية مرجع سابق، ص94.

الملحق رقم (03):تصنيف سيولة البنك

التصنيف	التمويل/الودائع	صافي التمويل / الموجودات
1	< %55	< % 50
2	< %60	< % 60
3	< %65	< % 65
4	< %70	< % 70
5	> %71	> % 70

المصدر : عبد القادر زيتوني، المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، مرجع سابق.

الملحق رقم(04) : القوائم المالية لسنة 2008

BALANCE SHEETS AS OF DECEMBER 31/ 2008

Unit :DA

ASSETS	2008
Cash, Central Bank , Postal Cheque Accounts	63 076 457 283 ,92
Treasury bonds and assimilated values	58 654 726 794,19
Due from Financial Institution	258 864 257 894,60
Due from customers	569 395 193 916 ,00
Bonds and other fixed- yield securities	33 670 278 615 ,25
Shares and other variable -yield securities	481 818, 01
Investments and portofolio activities	3 084 482 462 ,87
Shares in affiliated entities	0,00
Leasing and assimilated operations	0,00
Simple renting	0,00
Tangible assets	336 516 650,44
Intangible assets	21 067 245 264,23
Other Shares	0,00
Subscribed capital , unpaid -up	0,00
Other Assets	341 253 932,52
Accrual accounts	112 022 434 113,02
TOTAL ASSETS	**922 922 630 719,67**

المـــــــــــلاحـــــــــق

LIABILITIES	2008
Central Banks and Postal Cheque Accounts	0,00
Due to financial Institutions	217 020 615 767, 26
Credit accounts from customers	697 546 990 400,69
- Saving accounts	224 120 076 211 ,18
- Other debts	473 426 914 189 ,51
Debts represented by a Security	0,00
Other liabilities	5 630 960 797, 10
Accrual accounts	82 958 331 155,53
Provisions for liabilities and charges	3 287 307 244, 31
Tax-regulated provisions	15 267 555 444, 74
Funds for general banking risks	5 951 680 896 ,28
Investment grants	0,00
Subordinated debts	41 001 057 657 ,25
Share capital	14 600 000 000, 00
Premiums on share capital	0,00
Reserves	8 026 164 176 ,40
Revaluation differential	13 590 105 762, 20
Profit or loss carried forward	3 834 740 544 ,92
Net Profit	10 573 020 970 ,48
TOTAL LIABILITIES	**1 119 288 530 817, 16**

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

BILAN AU 31 12 2010

En Milliers DZD

	ACTIF	Note	Montant 31 12 2010	Montant 31 12 2009
1	Caisse, Banques Centrales, Centre des chèques Postaux et Trésor Public	2-1	121 610 230	82 826 670
2	Actifs financiers destinés à des fins de transaction	2-2	296	296
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	4 119 000	4 350 000
4	Créances sur les Institutions Financières	2-4	111 800 873	76 375 280
5	Créances sur la Clientèle	2-5	747 180 357	799 698 188
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	255 299 287	122 449 001
7	Impôts courants- Actif	2-7	9 377 985	3 347 858
8	Impôts différés- Actif	2-7	437 637	386 230
9	Autres actifs	2-8	39 521 062	33 886 853
10	Comptes de régularisation	2-9	102 860 996	110 740 827
11	Participation dans les filiales les co-entreprises ou les entités associées	2-10	6 571 382	4 566 297
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 494 631	21 768 684
14	Immobilisations incorporelles	2-12	411 619	341 691
15	Ecart d'acquisition			
	TOTAL ACTIF		1 421 685 356	1 260 737 875

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

BILAN AU 31 12 2010

En Milliers DZD

	PASSIF	Note	Montant 31/12/2010	Montant 31/12/2009
1	Banque Centrale,			
2	Dettes envers les institutions Financières	2-13	290 560 461	201 088 954
3	Dettes envers la clientèle	2-14	738 292 584	723 959 223
4	Dettes représentées par des titres	2-15	19 237 930	19 365 870
5	Impôt courant -Passif	2-16	12 981 444	10 419 983
6	Impôt différés - Passif	2-17	163 339	163 339
7	Autres Passifs	2-18	43 414 989	37 985 095
8	Comptes de régularisation	2-19	126 175 661	122 274 955
9	Provisions pour risques et charges	2-20	7 091 341	4 551 341
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Provisions Pour risques Bancaires Généraux	2-21	42 859 591	28 417 616
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
13	Capital Social	09	41 600 000	41 600 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2-23	24 839 732	8 026 164
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de Réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
18	Report à nouveau	2-25	13 746 086	13 746 086
	Report à nouveau		14 407 762	14 407 762
	Report à nouveau "Changement de méthodes comptables "		- 661 676	- 661 676
19	Résultat de l'exercice (+)	2-26	32 599 909	21 016 960
	TOTAL PASSIF		1 421 685 356	1 260 737 875

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

En Milliers DZD

Annexe n° 1 bis HORS BILAN
2010

	Intitulé	Notes	Montant 31 12 2010	Montant 31/12/2009
	A - Engagements Donnés		**386 896 261**	**1 035 694 157**
1	Engagements de Financements en faveur des institutions financières		7 375 776	15 635 196
2	Engagements de Financement en faveur de la clientèle		9 440 483	9 440 483
3	Engagements de Garantie d'ordre des institutions Financières		104 103 465	219 847 170
4	Engagements de Garantie d'ordre de la clientèle		265 976 537	790 771 308
5	Autres Engagements donnés			
	B - Engagements Reçus		**312 297 766**	**360 185 113**
6	Engagements de Financements reçus des institutions financières			
7	Engagements de Garanties reçus des institutions financières		312 297 766	360 185 113
8	Autres Engagements reçus			

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
COMPTE DE RESULTATS

En Milliers DZD

	COMPTE DE RESULTATS	Notes	Montant au 31/12/2010	Montant au 31/12/2009
1	Intérêts et produits assimilés	4.1	46 860 243	36 960 378
2	Intérêts et charges assimilés	4.1	-9 145 734	-7 893 916
3	Commissions (Produits)	4.2	12 371 927	12 575 569
4	Commissions (Charges)	4.2	-5 383	-12 008
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transactions	4.3		
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	1 179 846	
7	Produits des autres activités	4.5	1 177 435	453 382
8	Charges des autres activités	4.5	-935	- 122 518
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**52 437 400**	**41 960 887**
10	Charges générales d'exploitation	4.6	-9 961 522	- 8 865 757
11	8 - Dotations aux Amortis / immobilisations	4.7	-958 451	- 853 079
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**41 517 427**	**32 242 051**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeur sur créances irrécouvrables	4.9	-30 882 070	-15 082 700
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	4.8	34 894 591	14 277 592
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**		**45 529 948**	**31 436 943**
16	Gain ou perte nets sur autres actifs	4.10		
17	Eléments extraordinaires (Produits)	4.11	0	0
18	Eléments extraordinaires (Charges)	4.11	0	0
19	**RESULTAT AVANT IMPÔT**		**45 529 948**	**31 436 943**
20	Impôt sur les résultats et assimilés	4.12	-12 981 444 51 406	-10 419 983
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**	4.13	**32 599 909**	**21 016 960**

BILAN ARRETE AU 31/12/2012

COMPTE DE RESULTAT AU 31 DECEMBRE 2012

En milliers de DA	NOTES	EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	75 390 049	64 529 067
- Intérêts et charges assimilées	4.1	- 13 144 951	- 9 464 869
+ Commissions (produits)	4.2	1 744 808	1 884 608
- Commissions (charges)	4.2	- 11 561	- 19 769
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3	- 64	10
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	88 954	- 8 734
+ Produits des autres activités	4.5	83 206	92 183
- Charges des autres activités		-	-
PRODUIT NET BANCAIRE		**64 150 441**	**57 012 496**
- Charges générales d'exploitation	4.6	- 14 356 324	- 12 700 957
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	- 1 184 170	- 1 089 917
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**48 609 947**	**43 221 622**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	- 20 899 748	- 13 206 079
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	8 561 795	16 147 717
RESULTAT D'EXPLOITATION		**36 271 994**	**46 163 260**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10		
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
- Eléments extraordinaires (charges)	4.11		
RESULTAT AVANT IMPOT		**36 271 994**	**46 163 260**
- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	- 9 156 526	- 11 382 862
Impôts différés sur résultat	4.13	65 031	38 741
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**4.14**	**27 180 499**	**34 819 139**

BILAN AU 31 DECEMBRE 2012

En milliers de DA ACTIF	NOTE	Montant EXERCICE 2012	Montant EXERCICE 2011
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	246 496 510	213 006 730
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	220	296
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	226 777 743	239 656 853
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	279 869 346	117 835 306
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 134 166 014	900 468 993
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
Impôts courants - Actif	2-7	10 545 014	11 683 300
Impôts différés - Actif	2-7	542 827	476 378
Autres actifs	2-8	36 353 484	25 336 651
Comptes de régularisation	2-9	80 246 683	67 628 733
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	7 753 425	7 404 622
Immeubles de placement		-	-
Immobilisations corporelles	2-11	23 070 561	23 012 318
Immobilisations incorporelles	2-12	225 572	120 283
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		2 060 079 717	1 620 662 782

En milliers de DA PASSIF	note	Montant EXERCICE 2012	Montant EXERCICE 2011

Banque centrale		-	-
Dettes envers les institutions financières	2-13	110 841 943	48 006 753
Dettes envers la clientèle	2-14	1 325 198 501	970 673 130
Dettes représentées par un titre	2-15	16 266 146	16 506 818
Impôts courants - Passif	2-16	9 156 526	11 382 862
Impôts différés - Passif	2-17	164 757	163 339
Autres passifs	2-18	278 753 158	277 474 800
Comptes de régularisation	2-19	85 374 798	80 954 116
Provisions pour risques et charges	2-20	9 059 412	3 711 700
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	40 612 095	42 034 337
Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		-	-
Réserves	2-23	86 804 864	65 647 403
Ecart d'évaluation		944 726	227 772
Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2-25	2	- 661 676
Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	27 180 499	34 819 139
TOTAL DU PASSIF		2 060 079 717	1 620 662 782

HORS BILAN AU 31 DECEMBRE 2012

En milliers de DA ENGAGEMENTS	NOTE	EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
ENGAGEMENTS DONNES :		**1 003 415 673**	**656 354 071**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	**3-1**	226 015 262	195 278 256
Engagements de financement en faveur de la clientèle	**3-2**	532 521 805	246 783 830
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	**3-3**	1 803 061	1 076 607
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	**3-4**	226 422 920	211 380 153
Autres engagements donnés	**3-5**	16 652 625	1 835 225
ENGAGEMENTS RECUS :		**961 176 704**	**903 693 203**
Engagements de financement reçus des institutions financières	**3-6**		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	**3-7**	395 881 131	338 397 631
Autres engagements reçus	**3-8**	565 295 573	565 295 573

الفـــــــــهرس

الفـــــــــهرس	الصفحة
الإهداء.....	III
الشكر.....	IV
ملخص.....	V
قائمة المحتويات.....	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الملاحق.....	VIII
المقدمة.....	أ
الفصل الأول : الجانب النظري للدراسة	01
تمهيد.....	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء، البنوك التجارية، ومعيار camels	03
المطلب الأول : مفاهيم حول تقييم الأداء	03
الفرع الأول : مفهوم تقييم الأداء.....	03
الفرع الثاني : أهداف تقييم الأداء.....	04
الفرع الثالث : أهمية تقييم الأداء.....	05
المطلب الثاني : ماهية البنوك التجارية.....	06
الفرع الأول : تعريف البنوك التجارية.....	06
الفرع الثاني : وظائف البنوك التجارية.....	07
الفرع الثالث : خصائص البنوك التجارية.....	08
المطلب الثالث : مفاهيم حول معيار camels.....	09
الفرع الأول : نشأة و تطور طريقة camels.....	09
الفرع الثاني : تعريف معيار camels.....	10
الفرع الثالث : أهم معايير camels	11
المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع	13
المطلب الأول : الدراسات العربية.....	13
المطلب الثاني :الدراسات الأجنبية.....	15

المطلب الثالث : مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية	15
خلاصة الفصل الأول.....	16
الفصل الثاني : الجانب التطبيقي للدراسة	17
تمهيد.....	18
المبحث الأول : الطريقة والأدوات.....	19
المطلب الأول :الطريقة.....	19
الفرع الأول : إختيار مجتمع والعينة الدراسة.....	19
الفرع الثاني : طريقة جمع البيانات و تلخيص المعطيات	21
الفرع الثالث : تحديد متغيرات الدراسة، وكيفية قياسها	21
المطلب الثاني : الأدوات	22
المبحث الثاني : النتائج ومناقشة الدراسة التطبيقية	22
المطلب الأول : نتائج الدراسة التطبيقية.....	22
الفرع الأول : كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري.....	22
الفرع الثاني : جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري.....	24
الفرع الثالث : ربحية البنك الوطني الجزائري.....	27
الفرع الرابع: سيولة البنك الوطني الجزائري.....	28
الفرع الخامس : الإدارة.....	29
الفرع السادس: حساسية البنك الوطني الجزائري لمخاطر سعر الفائدة.....	30
المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة التطبيقية.....	31
الفرع الأول : تحليل كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري.....	31
الفرع الثاني : تحليل جودة الأصول للبنك الوطني الجزائري.....	31
الفرع الثالث : تحليل ربحية البنك الوطني الجزائري.....	32
الفرع الرابع:تحليل سيولة البنك الوطني الجزائري.....	32
الفرع الخامس : تحليل الإدارة.....	33
الفرع السادس: حساسية البنك الوطني الجزائري لمخاطر سعر الفائدة.....	33
المطلب الثالث :إختبار الفرضيات.....	33
خلاصة الفصل الثاني.....	34

الخاتمة.....	35

قائمة المصادر و المراجع.....	38
الملاحق.....	42
الفهرس.....	51

أولا : المصادر و المراجع باللغة العربية

I ـ الرسائل و المذكرات :

1 ـ صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجيستار، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

2 ـ نور الدين بن عمارة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر. الجزائر . وحدة ورقلة . (2005.2009)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر.

3 ـ موسى محمد أبو حطب، فاعلية نظام تقييم الأداء و أثره على مستوى أداء العاملين حالة دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجيستار ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2009.

II ـ المقالات :

1 ـ زينة قمري، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية (الدراسة عبارة عن مداخلة)، جامعة 55.08.20 سكيكدة، الجزائر، سنة النشر مجهولة، موقع وتاريخ التحميل :

http://www.kantakji.com/media/2056/F264.doc consulté le 14l03l2014 à 19 :18

2 ـ شوقي بورقبة ، طريقة camelsفي تقييم أداء البنوك الإسلامية ،تفرغ علمي بمركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز،جدة، السعودية، سنة النشر مجهولة.

3 - عبد الله تركي نادر الناهش، البنوك التجارية مفهومها و أهدافها منتديات الحوار، جامعة الملك سعود، 2014.

4 ـ عبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ،(دراسة تطبيقية) 2009، ص 9.

موقع و تاريخ التحميل :

www.kantakji.com/figh/files/banks/545cached similar .consulté le 20.03.2014 à18:35.

5 ـ علي عبد الرضا حمودي ، مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ بالأزمات (دراسة تطبيقية حالة العراق) 2003 .2009، ص 6.

III ـ المجلات :

1 ـ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

2 ـ محمد السيد سرايا ، البنوك التجارية شركات التأمين، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 2008.

3 ـ يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي(camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجاريةـ دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ـ مجلة الباحث عدد 10/ 2012 ، جامعة الأغواط، الجزائر.

4 ـ الجريدة الرسمية المؤرخ في 1990.06.14 العدد 51.

ثانيا : المصادر و المراجع باللغة الأجنبية :

I ـ الكتب :

1 –gunter capelle –blancard , thiery chauveau, l'apport de modèle quantitatifs à la supervision bancaire en Europe, revue française d'Economie , vol 19 N1 2004.

II ـ المقالات :

2- sylvie de coussergues ،gestion de la banque , du diagnostégie, dounod, paris, 2010.

http:// www.wikipedia Org/wiki/ banque. Consulté le 15 .03.2014 à 19 :13 .

ثالثا : المواقع الإلكترونية :

1 _ www.bna.dz

2 _ banque nationale d'Algérie